الديوان الأميري ينعى المغفور لها بإذن الله الشيخة خزنه أحمد صباح السلمان الصباح

كونا: بسم الله الرحمن الرحيم
جاءنا من الديوان الأميري ما يلي:
«ينعى الديوان الأميري المغفور لها بإذن الله تعالى الشيخة خزنه أحمد صباح السلمان الصباح عن عمر يناهز 85 عاما، وسيوارى جثمانها الثرى اليوم الاثنين بعد صلاة العصر. إنا لله وإنا إليه راجعون».
● عزاء الرجال: في المقبرة فقط، هاتف: 99655693.
● عزاء النساء: الدعية، قطعة 1، شارع 17، منزل 8، يوم الثلاثاء بعد صلاة العصر، هاتف: 99012226 ـ 99144914.

مرسوم بتحديد مرتبات رئيس وأعضاء هيئة مكافحة الفساد

صدر المرسوم الأميري رقم 40 لسنة 2026 القاضي بتعيين مجلس إدارة الهيئة العامة لمكافحة الفساد، والذي جاء فيه:
يعيّن مجلس إدارة الهيئة العامة لمكافحة الفساد لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، على النحو التالي: د.رنا عبدالله عبدالرحمن الفارس رئيساً، ود. ماجد محمد فهيد الديحاني نائباً للرئيس، وعضوية كل من: رانية غازي الفليج ود.عبدالله نايف محمد الدبوس وضي عصام عبدالعزيز العتيبي. كما صدر المرسوم 41 لسنة 2026 القاضي بتحديد مرتبات مجلس إدارة الهيئة العامة لمكافحة الفساد، والذي جاء فيه يستبدل بنص المادة الأولى من المرسوم رقم 120 لسنة 2020 المشار إليه بالنص الآتي:
تحدد مرتبات رئيس ونائب الرئيس وأعضاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد على النحو التالي:
1ـ رئيس المجلس (6000 د.ك) ستة آلاف دينار كويتي شهرياً.
2ـ نائب الرئيس (5000 د.ك) خمسة آلاف دينار كويتي شهرياً.
3ـ عضو المجلس (4000 د.ك) أربعة آلاف دينار كويتي شهرياً.

شملت تعيين ونقل سفراء وسفراء فوق العادة وقناصل

مراسيم أميرية بتعيينات ديبلوماسية

صدرت مجموعة من المراسيم الأميرية القاضية بتعيينات ديبلوماسية ونقل لعدد من السفراء والقناصل، حيث صدر المرسوم رقم 42 لسنة 2026 بتعيينات ديبلوماسية، وجاء في مادته الأولى:
يعيّن كل من:
1ـ يوسف أحمد عبدالصمد، سفيراً فوق العادة لدولة الكويت لدى الاتحاد السويسري.
2ـ نواف فهد السعيد، سفيراً فوق العادة ومفوضاً لدولة الكويت لدى سلطنة بروناي دار السلام.
3ـ صالح مبارك الصرعاوي، سفيراً فوق العادة ومفوضاً لدولة الكويت لدى جمهورية سريلانكا الديموقراطية الاشتراكية.
4ـ نواف ضيدان بوشيبه، سفيراً مفوضاً لدولة الكويت لدى الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.
5ـ سالم حمد الجيران، قنصلاً عاماً لدولة الكويت لدى الولايات المتحدة الأميركية في مدينة لوس أنجيليس.
6ـ خالد بدر الخليفة، قنصلاً عاماً لدولة الكويت لدى الجمهورية التركية في مدينة إسطنبول.
كما صدر المرسوم رقم 43 لسنة 2026 بتعيينات ديبلوماسية، حيث جاء في فيه:
يعيّن كل من:
1ـ عبدالله تركي التركي، سفيراً فوق العادة ومفوضاً.
2ـ عبدالله أحمد السالم، قنصلاً عاماً لدولة الكويت لدى جمهورية الصين الشعبية في مدينة كوانزو.
أما المرسوم 44 لسنة 2026 فجاء فيه: يعيّن محسن عبيد العجمي سفيراً فوق العادة ومفوضاً لدولة الكويت لدى جمهورية ألبانيا.
وجاء في المرسوم 45 لسنة 2026: يعيّن محمد مرزوق الشبو، سفيراً فوق العادة ومفوضاً لدولة الكويت لدى الجمهورية التركية.
ونص المرسوم رقم 46 لسنة 2026 على نقل عبدالعزيز أحمد العدواني، سفير دولة الكويت لدى الجمهورية التركية إلى ديوان عام الوزارة.
وقضى المرسوم رقم 47 لسنة 2026 بتعيين عبدالعزيز عماش العجمي، قنصلاً عاماً لدولة الكويت لدى جمهورية العراق في مدينة البصرة.

المجلس البلدي

إعداد: بداح العنزي b_alenzi@hotmail.com

خلال جولة ميدانية في منطقة المنقف بمشاركة مدير عام البلدية

المشاري: الالتزام بتطبيق شروط السلامة في المباني الاستثمارية

وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف المشاري ومدير عام البلدية م.منال العصفور خلال الجولة في منطقة المنقف

وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف المشاري متحدثاً خلال الجولة بحضور مدير عام البلدية م.منال العصفور

بداح العنزي

قام وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الاسكان عبداللطيف المشاري بجولة ميدانية للكشف على مدى تطابق الأبنية الاستثمارية مع الشروط واللوائح الصادرة عن البلدية والجهات المعنية في منطقة المنقف بحضور مدير عام البلدية م. منال العصفور ومسؤولي «الداخلية» و«الإطفاء» للوقوف على استيفاء اشتراطات الجهات المعنية وتطبيق لوائح البلدية.
وحث المشاري جميع أصحاب العقارات على اتباع سبل السلامة لهذه المنشآت لمواجهة أي ظرف والتأكد من شروط السلامة للمواطن والمقيم وخاصة فيما يتعلق بالمخارج والسلالم.
وأشاد المشاري بتعاون العديد من الجهات مع البلدية، مؤكدا العمل كفريق واحد، وهناك مذكرات تفاهم بين البلدية والجهات المعنية وخاصة الإطفاء العام لتوحيد الجهود خاصة فيما يتعلق باللوائح المطبقة على المباني، مؤكدا التعاون مع الجميع بهذا الشأن.
واختتم المشاري بالتأكيد على الاستعداد لمواجهة اي ظرف.

أكدت خلال ورشة عمل نظّمتها لجنة شؤون البيئة ضرورة تحديد مواقع مقترحة لمحطات الباصات في الجامعات الحكومية والخاصة والمدن السكنية والعمالية

الفارسي: تنسيق بين عدة جهات لدراسة إنشاء هيئة لشؤون النقل العام

■ تطوير آلية محددة لإشراك القطاع الخاص في مشاريع شبكة وسائل النقل بالكويت
■ بناء شبكة نقل متكاملة ومتعددة الوسائط قادرة على تلبية احتياجات النمو السكاني والعمراني

بداح العنزي

أوصى المشاركون في ورشة العمل التي نظمتها لجنة شؤون البيئة في المجلس البلدي برئاسة م. علياء الفارسي والمخصصة لمناقشة منظومة النقل العام في الكويت ـ محطات انتظار الباصات بدراسة إنشاء هيئة نقل عام مختصة بشؤون النقل العام على مستوى الدولة وضمن اطار المخطط الهيكلي للدولة.
وقالت م.علياء الفارسي: تأتي الورشة في إطار توجه اللجنة لمناقشة أحد أبرز ملفات البنية التحتية والخدمات الحضرية في الدولة، واستكمالا لخطة عملها المعتمدة مسبقا، كما ان توقيت الورشة يعكس أهمية تطوير منظومة النقل العام كأحد المرتكزات الرئيسية لتحقيق الاستدامة الحضرية، وتعزيز كفاءة الحركة المرورية، ورفع جودة الحياة في المدن، وذلك في ظل المتغيرات التي تفرض ضرورة تسريع وتيرة تطوير الخدمات الحيوية.
وأضافت: شهدت الورشة حضورا لافتا ومشاركة واسعة من ممثلي الجهاز التنفيذي في البلدية شملت الإدارة القانونية، وقطاع المشاريع، وإدارة المخطط الهيكلي، ولجنة النظافة، وقسم الطرق، إلى جانب نخبة من الجهات الحكومية والأكاديمية والخاصة ذات العلاقة المباشرة بقطاع النقل
وضمت أيضا جامعة الكويت ممثلة بكلية الهندسة وكلية العمارة، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، ووزارات الداخلية، والأشغال العامة، والمالية، والمواصلات والكهرباء والماء والطاقة المتجددة، إضافة إلى شركة إدارة المرافق العمومية، ومبادرة «كوميوت»، وشركات النقل العام، و«سيتي باص»، و«KGL».
وتابعت: يعكس هذا الحضور المتنوع نهجا تكامليا في معالجة ملف النقل العام، يقوم على توحيد الرؤى وتبادل الخبرات بين الجهات التنظيمية والتشغيلية والأكاديمية، بما يسهم في الوصول إلى حلول عملية قابلة للتطبيق، كما أن النقل العام يمثل أحد الأعمدة الأساسية في منظومة التنمية الحضرية، كونه وسيلة نقل آمنة وميسرة تسهم في خدمة شريحة واسعة من السكان، وتحد من الاعتماد على المركبات الخاصة.
وأوضحت أن تطوير النقل العام لا يقتصر على الجانب الخدمي فحسب، بل يمتد ليشمل أبعادا اقتصادية وبيئية واجتماعية، من أبرزها:
● تخفيف حدة الازدحام المروري وتقليل زمن التنقل.
● خفض الانبعاثات الكربونية والحفاظ على البيئة.
● تحسين كفاءة استخدام البنية التحتية القائمة.
● دعم الأنشطة الاقتصادية وتعزيز جاذبية المدن.
● تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة.
وسلطت الضوء على أبرز التحديات التي تواجه منظومة النقل العام في الكويت، مشيرة إلى أن الواقع الحالي يتسم بعدد من الإشكاليات الهيكلية والتشغيلية، من أهمها:
● تداخل الأدوار والاختصاصات بين الجهات المشغلة
● عدم انتظام جداول ومسارات الحافلات.

م.علياء الفارسي متوسطة عبدالله العنزي ووليد الدغر وفهد الخنين خلال الورشة

● ضعف الالتزام بمحطات التوقف الرسمية.
● محدودية البنية التحتية لمحطات الانتظار.
● تفاوت التصاميم وغياب الهوية الموحدة للمحطات.
● انتشار مظاهر العشوائية التي تؤثر على السلامة المرورية وانسيابية الحركة.
وأكدت أن هذه التحديات تستدعي تدخلا تنظيميا وتخطيطيا شاملا يعيد هيكلة المنظومة وفقا لأسس حديثة ومتكاملة.

رؤية تخطيطية متكاملة

وأشارت إلى أن المخطط الهيكلي الرابع للدولة قدم تصورا فنيا شاملا لتطوير منظومة النقل، يقوم على تنويع وسائل النقل وتكاملها، ويشمل:
● النقل بالحافلات
● مشروع المترو
● السكك الحديدية
● التاكسي البري.
● التاكسي البحري.
ويهدف هذا التوجه إلى بناء شبكة نقل متكاملة ومتعددة الوسائط، قادرة على تلبية احتياجات النمو السكاني والعمراني في الدولة.

مبادرات تطويرية

وتضمنت الورشة تقديم عدد من العروض المرئية من الجهات المختصة، استعرضت أبرز المشاريع والمبادرات المتعلقة بتطوير محطات انتظار الباصات، إلى جانب عرض مشروع «كويت كوميوت» كنموذج تعاوني بين الجهات الحكومية والخاصة، كما ناقشت الجهات المشاركة أحدث الممارسات العالمية في تصميم محطات الانتظار، بما يشمل إدماج تقنيات النقل الذكي، وتحسين تجربة المستخدم، ورفع مستوى السلامة والراحة.

حلول عملية

وشهدت الورشة نقاشات تفاعلية موسعة بين الجهات المشاركة تناولت سبل معالجة التحديات القائمة، وآليات تطوير البنية التحتية، وتعزيز التكامل بين الجهات المشغلة، كما تم التأكيد على أهمية:
● تنظيم عمل شركات النقل العام
● توحيد المعايير التشغيلية
● تفعيل دور الإدارة العامة للمرور في الرقابة والمحاسبة
● تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص
● الاستفادة من الخبرات الأكاديمية والبحثية

توصيات الورشة

واختتمت الورشة بإصدار العديد من التوصيات الاستراتيجية التي تشكل خارطة طريق لتطوير محطات انتظار الباصات، وذلك على النحو التالي:
● دراسة وتصميم واشراف البلدية على منظومة النقل العام في الكويت ـ محطات انتظار ركاب الباصات من خلال التعاقد مع جهة ومكتب استشاري، ضمن إطار المخطط الهيكلي العام للدولة، بتوافق مع منظومة النقل العام المستقبلية في الدولة.

أهداف المشروع

1 ـ إجراء مسح شامل لمحطات الباصات في دولة الكويت.
2 ـ تقييم الحالة الفنية والتشغيلية.
3 ـ وضع معايير تصميم موحدة لمحطات الباصات BUS STOPS.
4 ـ وضع خطة تدريجية لتطوير وتحديث منظومة النقل العام.
5 ـ تحديد مواقع مقترحة لمحطات انتظار ركاب الباصات الجامعات الحكومية والخاصة والمدن السكنية والمدن العمالية.
● نطاق عمل المكتب الاستشاري عند طرح RFP ألا يقتصر على:
1 ـ حصر لجميع محطات انتظار ركاب الباصات Bus Stops وجميع البيانات اللازمة.
2 ـ دراسة الطلب على توافر النقل العام في المواقع المختلفة.
3 ـ إعداد معايير تصميم حديثة مطورة تشمل ولا تقتصر على (تكييف تبريد ـ شاشة عرض ـ خريطة توضح معلومات الطريق ـ مقاعد ـ حاوية قمامة ـ إضاءة).
4 ـ مخططات تصميمية مع بنيتها التحتية للمحطات أخذا بالاعتبار البنية التحتية للنقل الذكي والمنطقة حول محطات انتظار ركاب الباصات.
5 ـ اقتراح مواقع لمحطات ركاب الباصات الجديدة وتطوير وتحديث المواقع القائمة.
6 ـ إعداد خطة تطوير لمحطات انتظار ركاب الباصات مقسمة على مراحل موضحة بجدول زمني تتوافق مع منظومة النقل العام المستقبلية في الدولة.
7 ـ تقدير تكلفة المشروع.
8 ـ اقتراح الجهة المركزية الوطنية التي ستتولى إدارة وتشغيل منظومة النقل العام في دولة الكويت.
9 ـ بحث تطوير وتنفيذ الية لجميع مساهمات المطورين في جميع مشاريع التطوير التي تؤثر على شبكة وسائل النقل وإشراك القطاع الخاص.
● مخاطبة البلدية لكل من وزارة الأشغال العامة والشركات الثلاث المشغلة للباصات وزارة الداخلية ممثلة بالمجلس الأعلى للمرور والإدارة العامة للمرور ووزارة المالية، وذلك لتنظيم حركة الباصات المشغلة والتنسيق بينها لما لها من تأثير على محطات انتظار ركاب الباصات والبنية التحتية للطرق.
وضع خطة لإزالة محطات انتظار الباصات المهملة غير الفاعلة.
ترخيص مواقع انتظار ركاب الباصات والاشراف عليها.
● مخاطبة البلدية لكل من: وزارة التنمية والاستدامة والمجلس الأعلى للمرور والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ومن تراه معنيا بالموضوع للمشاركة بالدراسة، وذلك لدراسة إنشاء هيئة نقل عام أو جهة مختصة بشؤون النقل العام على مستوى الدولة وضمن اطار المخطط الهيكلي للدولة، يكون لها سلطة على جميع خدمات الركاب في الكويت بكل أنواعها وإدارتها، ولها دور في وضع اللوائح التنظيمية التي يجب على مشغلي النقل العام الالتزام بها، وتسعى لتشجيع الاستثمارات الملائمة لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة الكويت أخذا بالاعتبار الخطة المستقبلية لمنظومة النقل العام بالكويت.